الرد بمقاطعة تامة . وقد يكون من الممكن ممارسة ضغط كبير ، اذا ما عمل جميع اعضاء الاسرة الاقتصادية الاوروبية معا ، الا انه لا يمكن تحقيق اي شيء بهذه الطريقة ، لان البعض منهم يعتبر مثل هذا العمل ضارا . وفي مناسبات لاحقة صرح المستشار بانه رفض « العقوبات الوحشية » وشجب وزير التعاون الاقتصادي الحملة الدعائية ضد البلدان المنتجة للنفط(١٢٦).

وكان موقف الحكومة هو نفسه بخصوص أسعار النفط . فقد كيفت نفسها للزيادات الهائلة في الاسعار عن طريق بذل جهود لاستخدام الطاقة بمزيد من الفعالية وتطوير بدائل للنفط. كما اتخذت خطوات لزيادة التثمينات الالمانية الغربية في البلدان المنتجة للنفط، وكذلك للدوران حول شركات النفط الدولية . ولكن يبدو ان فكرة انشاء كارتل مشترين ، يقاطع جميع اعضائه بلدانا منتجة للنفط معينة الى ان تعتمد سعرا « صحيحا » ، قد وضعت على الرف . وكانت هناك مناسبة واحدة بدا فيها كأن ممثلي المانيا الغربية شعروا باغراء الانضمام الى مواجهة كهذه . وأعني مؤتمر واشنطن في شباط (فبراير) من هذا العام . فقبل ان يبدأ المؤتمر كان وزير الخارجية الاميركية قد أوضح انه يجري اعداد خطة كهذه ، ولكن عندما اثيرت احتجاجات ، ولا سيما من فرنسا ، سارع الى اصدار تصريح حول رغبته في « التعاون » بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة للنفط في سبيل التوصل الى اسعار معقولة وأرباح جيدة . وتركزت المناقشات حول مسألة ما اذا كان يجب اقامة لجنة من الدول المستهلكة للنفط للنظر في عدد من المشكلات ، بما فيها الاسعار ، تمهيدا لمؤتمر مع الدول المنتجة للنفط . وقد رفضت فرنسا هذه الخطة فتعرضت لانتقاد شديد من هيلموت شميت ، وزير مالية المانيا الغربية، لعدم ولائها للحلف الاطلنطي(١٢٧). على انه من الخطأ الاستنتاج ان هذه الخطة قد اجتذبت شميت. فبسبب غموض التعليمات الموجهة الى اللجنة (التي كانت قائمة في الواقع) لم يكن احد قد الزم نفسه بخطة الكارتل . وفي مقابلة ظهرت في دي تزايت في الثامن من شباط (فبراير) رفض شميت المطالبات « بالضغط السياسي » بغية خفض الاسعار بالقوة بوصفها غير واقعية ؟

فالبلدان المستهلكة للنفط تفتقر الى الوسائل لتحقيق هدفها بهذه الطريقة . ولعل شميت كان يفكر بأنه اذا ما امتنعت البلدان المستهلكة عن شراء النفط الى أن تصير الاسعار « صحيحة » ، فستنهار حتما تقريبا اوروبا واليابان ، وان لم يكن الولايات المتحدة ، قبل ان تذعن البلدان المنتجة للنفط ، التي لها مجموعات سكانية صغيرة ومقتصدة . وحتى لو اقتنعت الحكومة اخيرا ، كما اقتنعت بعض الحكومات الاخرى ، بأنه في سياق الازمة صارت شركات النفط الدولية وليس البلدان المنتجة للنفط هي التي تقرر حالة تسليمات النفط ، فان تقدير شميت للوضع وما نجم عنه من حذر سيكونان صحيحين للمستقبل . كما كان من المحتمل ان يكون تأثير الاسعار العالية على الاقتصاد الالماني الغربي سهل القياد . وكانت فرص التجارة الدولية المفتوحة أمامه مبشرة بالنجاح الى حد ان الخبراء تكهنوا ، في أسو الحالات ، بحد أدنى من العجز التجاري لعام ١٩٧٤ ، رغم الاسعار المرتفعة(١٢٨). وفي نهاية كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٧٣ كان لدى المانيا الغربية احتياطي يبلغ ٣٢ بليون دولار . (وكان الاحتياطي في فرنسا يبلغ ٨ ١/٢ وفي بريطانيا ٦ ١/٢ بلايين دولار) . وأخيرا كانت لدى الالمان الغربيين اسباب كثيرة تدعوهم الى اظهار ولائهم للقيادة الاميركية . فالرئيس نيكسون لم يتردد في القول ان اسهام اميركا في أمن اوروبا ، وهو اسهام عظيم جدا ، سيتوقف في المستقبل على تعاون اوروبا مع اميركا في معالجة ازمة النفط(١٢٩).

ان دعم المانيا الغربية لاسرائيل صلب الاسرائيليين وشجعهم على الاستمرار في توسعهم عبر فلسطين وفي الاقطار العربية الاخرى . ومع هذا اكد الزعماء الالمان الغربيون للعالم انهم يتصرفون بدافع الشعور بالتزام اخلاقي او بالعار، وان بلادهم تكفر عن الخطايا التي اقترفتها ضد اليهود . ومع انهم أقسموا على منع تكرار العدوان الالماني ، فقد دعموا العدوان ضد الفلسطينيين ، وباستثناء مبالغ صغيرة نسبيا من المال قدموها لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين ، فقد نظروا الى كارثتهم ببرود . ويبدو من تفحص دقيق لهذه الاحداث ان الاسباب الحقيقية وراء السياسة